

كوا ليسا

استغربت مصادر أممية نجاح السعودية بتسمية محمد علوش ممثل «جيش الإسلام» مفاوضاً باسم تجمع المعارضة وعدم مراعاة وجود تشكيلات وشخصيات مسيحية وعلمانية، وهو الهوايي القريب من فكر «القاعدة»، و«جيش الإسلام» يحتجز نساء في أقفاص كرهائن ودروع بشرية تكفي لتصنيفه إرهابياً، عدا مسؤوليته عن مجازر عدا العمالية ومعلولا.

وقالت المصادر إن هذه الهيمنة السعودية على قرار المعارضة تعني نهاية تشكيلاتها المدنية وسيطرة الخيار الهوايي على قرارها.

الأردن وتقرير «فريدم هوس» بشأن قمع الحريات... بين الحقيقة المطلقة وأكذوبة الإصلاح

◆ هشام الهبيشان

منها، وهذه التجربة مررتُ بها «شخصياً» قبل أيام، وهذا طبعاً يدخل من باب الترويج لكل شخص، يعارض سياسات قمعية تفرض على الشعب الأردني.

وفي عام 2015، وفي الوقت الذي تحارب فيه، معظم حكومات العالم ظاهرة الفساد، نجد أن الأردن يُعاقب كل من يطالب بمحاكمة الفاسدين وفتح قضايا الفساد، فعندما طالبنا وغيرنا بمحاكمة وليد الكردني «الهارب من وجه العدالة»، وغيره... وغيره، عوقبنا بفصلنا من وظائفنا، ومع ذلك سنستمر في المطالبة بمحاكمة الفاسدين والمفسدين، والمتورطين بقضايا عطاء المطار وأراضي معان وسكن كريم وشركات البوتاس والاتصالات وأمنية والفسفات والكهرباء والأسمنت وميناء العقبة وأمانة عمان والبلديات والملكية الأردنية، وبيع مبنى مديرية التنمية الاجتماعية، وصفقات دبي كابيتال، وعطاء مصفاة البترول، وشركة توليد الكهرباء وكهرباء اربد، وفضائح الاستثمار وأراضي الديسي والجفر، وحصص الحكومة من الأسهم في كل من بنك الإسكان وبنك القاهرة - عمان، وبنك الصادرات والتمويل، وبنك الإنماء الصناعي وأراضي الأغوار، ومصنع رب البندورة في الأغوار، والألبان الأردنية والبتراء للفنل، والأجواخ الأردنية، والدباغة الأردنية والخزف الأردنية، والعربية الدولية للفنادق، والأردنية لتجهيز الدواجن ومصانع الورق والكرتون، والمؤسسة الصحافية الأردنية، والكازينو ومؤسسة سكة حديد العقبة، وقضايا المخدرات، والرشى، والعطاطات الحكومية، والفساد الإداري، والتفيع، واستغلال الوظيفة العامّة إلخ...

وفي عام 2015 أيضاً، أقرت في الأردن قوانين تضييقية

أجزم أن غالبية المتابعين للشأن الأردني الداخلي والخارجي على السواء، لم يفتأوا بنتائج التقرير الأخير لمنظمة «فريدم هوس»، والذي صدر قبل أيام، ووضع الأردن في خانة الدول غير الحرة في تقريرها الجديد، حول الحريات والممارسات الديمقراطية على مستوى العالم ككل.

وهذا التقرير ليس الأول وليس الأخير الذي يتحدث عن ممارسات خاطئة، يمارسها النظام الأردني تجاه الشعب الأردني، فهناك اليوم العشرات من التقارير والدراسات المحلية والعربية والدولية التي تؤكد أن الأردن خلال العقد الأخير على الأقل، بدأ يتراجع بشكل كبير على سلم الترتيبات والتصنيفات العالمية للدول الديمقراطية، فهناك اليوم حالة غير مسبوقة من التعديتات على حرية الرأي والتعبير، وغياب شبه كامل للممارسة الديمقراطية الشعبية، وكل هذا يتم وسط حالة من التضييق الأمني والسياسي على حرية الإعلام والإعلاميين.

اعتقل عدد كبير من الصحفيين والكتّاب في العام المصموم - 2015، وحتى الفيسبوكيين في الأردن، وتحت ذرائع كثيرة، تمسحها للقوانين وتشريعات رجيبة قاتلة للحرية، كما تم فصل العديد من الكتّاب والصحافيين من أصحاب الرأي الآخر، المعارض لجزء من سياسة النظام والحكومة الأردنية من أعمالهم الحكومية التي يعارضون

«المركزي للمحاسبات»...

ومحاربة الفساد في مصر

◆ بشير العدل

لم أر أمراً شغل الرأي العام ووسائل الإعلام في بلادي مصر خلال الفترة الأخيرة، أكثر من الحديث عن الفساد الذي تعاني منه بعض أجهزة الدولة، والذي أشار إليه المستشار هشام جنيته رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في تقرير رسمي صادر عن الجهاز.

ذلك الأمر بلغ من التضخيم حداً جعل منه شغلاً شاغلاً لدى البعض، فتحوّل إلى حديث للمجلس النيابي وأعضائه من ناحية، وإلى مادة إعلامية تتداولها الميكروفونات والشاشات وأوراق الصحف، فضلاً عن اصطحاب اللجان الإلكترونية التابعة لتنظيم «الإخوان» له، لتجعل منه سبة في جبين الحكومة والنظام السياسي على حدّ سواء، مستندة في ذلك إلى ما تعتبره مستندات بضبط فساد في أجهزة الدولة.

والدولة. نضع الأمور في نصابها، ينبغي أن نتناول ذلك الأمر من نواحي مختلفة، منها العلمية والقانونية والإعلامية والنيابية أيضاً، حتى يعرف الرأي العام حقيقة ما يدور بهذا الشأن بعيداً عن عمليات الاصطيد في الماء العكر.

وبداية من الناحية العلمية فإنّ التقرير الذي أصدره الجهاز أصابه حالة من التباين ما بين كونه منصباً فقط على عام 2014 وما تلاه، أو على الفترة التالية لأحداث كانون الثاني/يناير من العام 2011، وهو التباين الذي فتح المجال أمام أتصار تنظيم «الإخوان» ليركزوا على الحالة الثانية تشويهاً للنظام الحالي، وتجميلاً للفترة التي قفزت فيها الجماعة على أكتاف وجثث الشهداء لتصل إلى سدة الحكم في بلادي مصر.

ومن الناحية القانونية فإنّ الجهاز المركزي للمحاسبات ليس جهازاً تنفيذياً، وإنما هو جهاز رقابي، يعتمد في عمله على نظم محاسبية وكليات تطبيق القوانين، ومن ثم فإنّ ما يصدره ليس حكماً على الأداء بقدر ما هو حكم على مدى فهم القوانين، والخروج عن القواعد المحاسبية والإحصائية في تطبيقها، وهو الأمر الذي تؤكد تقارير اللجان التي تمّ تشكيلها من جانب مؤسسة الرئاسة أو حتى مجلس النواب، والتي أشارت إلى أخطاء في الأرقام الصادرة عن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات والفترة التي شملها التقرير. أما من الناحية الإعلامية فإنّ تناول الأمر بشكل يفقد إلى المعرفة العلمية والقانونية جعل منه قضية رأي عام، وبدأت وسائل الإعلام في تناولها بشكل متباين، ما بين تلك التي تسير على خط الدفاع عن السلطة بشكل مباشر، وهي التي وجهت اتهامات إلى رئيس الجهاز المستشار هشام جنيته، بأنه من أنصار «الإخوان» الذين يريدون تشويه صورة الدولة والنظام على حدّ سواء خدمة لأهداف الجماعة، وهو الطرح الذي أيده نواب في المجلس النيابي طالب البعض منهم بمحاكمة جنيته، وما بين تلك الوسائل التي تخدم تنظيم «الإخوان» والتي بدأت في تناول الأمر على أنه سمة للنظام الحالي، وبلغ بها الأمر إلى حدّ قيام لجان التنظيم الإلكترونية بتداول بيانات «مزورة» منسوبة إلى الجهاز تزعم من خلاله تجميله لفترة قفزها على السلطة وإلى شفافيتها ونزاهة تلك الفترة.

وأخيراً ومن الناحية النيابية، وهي التي تتعلق بالمجلس النيابي، فقد سار هو الآخر في طريق اتهام جنيته وطالب بعضهم بضرورة عزله، وهم الأعضاء الذين يشكلون جبهة للدفاع عن النظام السياسي الحالي، ليخرج أيضاً أداء المجلس النيابي عن دوره، من كونه للرقابة والتشريع إلى كونه مصدرراً للأحكام ومطالباً بتبقيدها، وهو الخطأ الذي تداركه رئيس المجلس د. علي عبد العال الذي أمر بتشكيل لجنة لدراسة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ومناقشته بشكل يتفق مع الآليات البرلمانية.

مما سبق يتضح أنّ تناول أمر الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيسه المستشار جنيته ما زال في حاجة إلى أساليب علمية وقانونية وإعلامية ونيابية، وأنّ التناول بالصورة التي ظهرت خلال الأيام القليلة الماضية، يؤكد أنّ الاندفاع والعاطفة وعدم إعمال العقل، هو الأمر السائد حتى الآن، وهو أمر لا يبني أمماً تريد لنفسها النهضة والديمقراطية. غير أنّ ذلك كله لا يعني - عندي - عدم وجود فساد في الدولة أو أجهزتها، وهو ما ينبغي التحقق منه وملاحقته، وما قدمه جنيته رغم ضخامة الأرقام التي حملها تقريره والتي تتحدث عن 600 مليار جنيه قيمة الفساد سواء خلال عام أو أكثر، يجب التعامل معه على أنه «جرس إنذار» ومطالبة عاجلة بملاحقة الفساد الذي استشرى في أجهزة الدولة المختلفة، ويمثل سبباً حقيقياً لنخر جسد الأمة، بسبب صعوبة محاربتها، وهو ما ينبغي على الدولة المصرية التنبه له، والعمل السريع والفعال للقضاء عليه.

ما أراه في تقرير جنيته هو قمة الشفافية من جانب الدولة وجهازها الرقابي، في الكشف عن الفساد وضرورة مواجهته، وهو المبدأ الذي أقرّه الرئيس عبد الفتاح السيسي ويؤكد على ضرورة مكافحته وعدم سماحه بوجود الفساد أو الفاسدين، وهو ما دفعه لأن يأمر بتشكيل لجنة رئاسية لبحث تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات.

ومن أسف أنّ الرؤية الإيجابية في التقرير بشكل عام، حولها الجهل العلمي والقانوني والإعلامي والنيابي والاندفاع والتعصب في الأداء، إلى مادة خصبة لأعداء الوطن، الذين يريدون تشويهاً وتضليلاً لكادتهم لكل الأمور وتفسيرها بالشكل الخبيث الذي يهدف إلى خدمة أهدافهم الخبيثة التي هي من طبيعتهم.

علينا جميع أن نواجه أنفسنا وأن نعترف بأنّ الدولة تعاني فساداً يقوده أباطرة، استثمروا أحداث كانون الثاني/يناير 2011 لتنهب الدولة وثرواتها وخيراتنا، بل وتاريخها، باسم يلوكونه بالسنتمهم يقولون عنه «ثورة»، وهو فساد في حاجة إلى حرب من الدولة وجميع الوطنيين لا تقل في ضرورتها عن تلك التي تشهنا بلادي ضد الإرهاب الأمي ونجحت فيها وما زالت تحقق نجاحاً، فمحاكمة الفساد يجب أن تكون منهج عمل خلال الفترة المقبلة، وحماية المبلغ عنه أحد أهم عوامل نجاح العملية، وإذا كان البعض يتهم جنيته بأنه كشف عن فساد فإنني أقول بملء فمي: أخطأ الجميع وأصاب جنيته.

◆ كاتب وصحافي مصري

مقرّر لجنة الدفاع عن استقلال الصحافة

عشرات المهاجرين يفرون من مركز لجوء في النروج خوفاً من ترحيلهم وأبواب حمراء في بريطانيا!

شتاينماير يرد على وزير النقل الألماني: إغلاق الحدود ليس حلاً



يجوز ترحيل اللاجئين إلى روسيا، وهو موقف دعمه الأسبوع الماضي فينسان كوشنيل، مدير المكتب الأوروبي للمفوض الأعلى لشؤون اللاجئين، والذي اعتبر أن «روسيا لا يمكن أن تعد بلداً آمناً بالنسبة للاجئين المحتاجين إلى حمايتهم»، أما الفروج فستستطيع قبول ما يزيد عن 31 ألف مهاجر قدموا إلى أراضيها خلال العام الماضي.

واحتدم النقاش حول هذا الموضوع إلى حد أن البرلمان النرويجي طالب سولفي ليستيوغ، وزيرة شؤون الهجرة والاندماج، بتقديم تقرير للنواب حول هذه المسألة.

وقال بوزقر إن تركيا نفذت الشق الخاص بها من الاتفاق لكن يجب على الاتحاد الأوروبي حل خلافاته الداخلية وذلك بعد أن قال مسؤولون أوروبيون الأسبوع الماضي إن إيطاليا تعرقل خطتها للإفراج عن النقاد المخصصة لتركيا. وأضاف: «الطريقة التي تستخدمها (الدول) فيما يتعلق بالاتفاق مسألة من المسائل الداخلية للاتحاد الأوروبي».

«داعش» يكشف هويات منفذي اعتداءات باريس

نشر تنظيم «داعش» الإرهابي، عبر مجلته المسماة «دايق» صوراً لمنفذي اعتداءات باريس مع تفاصيل عن جنسياتهم وألقابهم.

وقد تصدرت غلاف المجلة، التي يستخدمها «داعش» لترويج أفكاره ونشر دعايته، صور للإرهابيين التسعة أتت على خلفيته مدينة باريس مرفقة بعنوان، «فقط إرهاب، دعوا باريس تكون عبرة لباقي الأمم التي تريد أن

تأخذ حذرهما». الجديد في هذه المسألة هو إعلان «داعش» هوية الشخصين اللذين لم تعرّف إلى جنتيهما السلطات الفرنسية حتى الآن وهما عراقياً الجنسية، بحسب المجلة، علماً أن الشرطة استطاعت أن تعرّف إلى هويات 7 مهاجرين، لكنتم بذلك الصورة مع معرفة هويات الإرهابيين الـ 9، وهم عراقيان و3 بلجيكين و4 فرنسيين.

طالبان تتبنى الهجوم الدموي على جامعة شمال غربي باكستان

أكدت الشرطة الباكستانية مقتل 21 شخصاً بهجوم مسلح على جامعة شمال غربي باكستان أمس، وقالت الشرطة إن أربعة مسلحين هاجموا الجامعة وأطلقوا النار داخلها في مدينة تشارسدا التابعة لولاية «خيبر بختونخوا».

وفي السياق، أقيمت تقارير إعلامية بأن انفجارات وقعت في

الجامعة أثناء الهجوم وأن الشرطة تمكنت من تصفية المهاجمين الأربعة، وأجلى جميع الطلاب والأساتذة من الجامعة بعد الهجوم، في حين أعلنت حركة طالبان باكستان مسؤوليتها عن الهجوم، وذكرت التقارير أن حوالي ثلاثة آلاف طالب كانوا موجودين داخل الجامعة لحظة الهجوم، كما بلغ

عن قلقه الشديد بشأن صحة المعلومات حول وسم أبواب اللاجئين شمال شرقي بريطانيا.

إلى ذلك، قررت السلطات في مدينة كال الفرنسية إزالة مدينة الخيام الغفوية التي تشكلت قرب مخيم اللاجئين الكبير المعروف باسم «الأدغال»، حيث أرسلت الجرافات إلى هناك.

وأعلنت إدارة المدينة بهذا الصدد أن على جميع سكان العسكر الانتقال إلى حاويات سكنية مجهزة خصيصاً، مسطحة بإغلاق القماهي غير المرخصة والمطاعم وغيرها من المنشآت المشيدة في «الأدغال». لأن هذا القرار أثار انتقادات واحتجاجاً لدى الكثير من اللاجئين، خصوصاً أنه صار من المعروف أن إدارة كال تهدف من خلال ذلك إلى تقليص عدد اللاجئين.

في غضون ذلك، فر أكثر من 40 مهاجراً من مركز لطالبي اللجوء في مدينة فادوس شمال النروج خلال الأيام الأخيرة، خوفاً من ترحيلهم، بحسب ما أفادت إحدى الصحف المحلية نقلاً عن إدارة المركز.

وفي مركز آخر يقع في مدينة كيركتيس الحدودية، أعلن عشرات من طالبي اللجوء الذين وصلوا النروج عبر الأراضي الروسية الخريف الماضي إضراباً عن الطعام، احتجاجاً على خطط الحكومة لترحيلهم إلى روسيا.

وبحسب وسائل إعلام نرويجية، فإن حالة من الذعر

قال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير، بأن إغلاق الحدود لن يحل مشكلة اللاجئين في أوروبا.

ورداً على اقتراح طرحه وزير النقل الألماني، مفاده أن تستعد ألمانيا لإغلاق الحدود قال «الحل... لا يمكن في إغلاق الحدود»، مضيفاً أنه من المهم حل الصراع الدائر في سورية إضافة إلى العمل مع جيرانها للسيطرة على تدفق اللاجئين، وإقامة نقاط ساخنة في اليونان وإيطاليا للتعامل مع الآتين إلى أوروبا.

وأضاف الوزير الألماني: «إن ألمانيا تأمل ألا يتوقع شرق أوروبا في الجزء الخاص به في الاتحاد الأوروبي». وتابع: «أمل بشدة الأصل إلى حد ينغلق فيه شرق أوروبا على نفسه باعتباره جزءاً خاصاً من الاتحاد الأوروبي».

إلى ذلك، كشفت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية النقام عن فصل جديد من معاناة طالبي اللجوء، هذه المرة في أحد الأحياء الفقيرة في مدينة ميدلزبره، شمال شرقي بريطانيا حيث صبغت أبواب منازل اللاجئين باللون الأحمر لتدل على هوية ساكنيها وقارنتها الصحيفة بشارات خاصة (نجوم صفراء) كان اليهود يجبرون على وضعها على ملابسهم في الحقبة النازية.

وقالت الصحيفة إن الأبواب الملونة بالحمر تجعل المنازل التي تُووِي اللاجئين سهلة الاستهداف وستسبب الأذى للكثيرين، في سياسة تمييز عنصرية سرية، ونقلت عن نائب محلي قوله إن طلاء واجهة منازل اللاجئين بلون مميز عن بقية المنازل الأخرى يذكره بالتاريخ النازي في فترة الغلايات استخدمت فيها نجوم صفراء لتدل على أصحابها اليهود.

واستهجن النائب عن حزب العمال في المنطقة، اندي ماكنونالد، ما قامت به شركة الحماية الأمنية البريطانية G4S وشركة تطوير العقارات jomast من وسم بيوت الناس بهذه الطريقة.

من جهتها، نسبت صحيفة «تايمز» لبعض طالبي اللجوء قولهم إن الأبواب التي طلقتها باللون الأحمر أضحت هدفاً سهلاً للعنصريين الذين يلطخونها بفضلات الكلاب، ويرشقونها بالببيض والحجارة عبر النوافذ، وقال أحدهم: «إنهم يعضوننا خلف أبواب حمراء، حتى إذا رأها الناس انزروا أن بداخلها طالبي لجوء كآدمهم يقولون إننا لسنا مثلهم».

ونقلت الصحيفة البريطانية عن أحد اللاجئين الأفغان قوله إنه محي للون الأحمر وطلى الباب باللون الأبيض لكن عمال شركة jomast أعادوا طلاءه بالأحمر مجدداً، بيد أن هذه الشركات نفت الاتهامات المنسوبة إليها.

إلى ذلك، كشفت صحيفة «غارديان» أن وزارة الداخلية البريطانية فتحت تحقيقاً بأمر من وزير الهجرة البريطاني بخصوص قضية أبواب ملونة على مساكن طالبي اللجوء، أوردتها صحيفة «تايمز».

وأعرب وزير الهجرة البريطاني جيمس بروكشاير

تراجع معدلات الجريمة في بلجيكا



يتعلق بانتشار الجنود وعناصر إضافية من الشرطة في أرجاء البلاد وهذا ما يدفع المجرمين إلى التريث قبل ارتكاب جرائمهم، حسب منظوره.

وتنتشر عناصر الجيش والشرطة بشكل واضح في الطرقات والأماكن المهمة في البلاد منذ الهجمات التي تعرضت لها العاصمة الفرنسية باريس.

في حين ربط أستاذ علم جريمة

أعلنت وزارة الداخلية البلجيكية أنها سجلت انخفاضاً في أعداد الجرائم بنسبة 12 في المئة مقارنة بالمعدلات المسجلة في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار بيان صادر عن مكتب وزير الداخلية البلجيكي يان يامبون، أن إدارة الشرطة سجلت انخفاضاً في أعداد الجرائم خلال الربع الأول من العام الماضي قياساً بالسنه الماضية التي سجل خلالها أكثر من 216.878 ألف جريمة في مختلف أنحاء البلاد.

وترجع مصادر أمنية بلجيكية انخفاض عدد الجرائم إلى المراقبة التي يتعرض لها أصحاب السوابق، خاصة المشتهة بوقوعهم في برائن الجماعات المتشددة وهو ما قد يدفع بعضهم إلى التخلي ويردع آخرين عن ارتكاب مزيد من الجرائم، خشية تضيق الخناق عليهم من جانب السلطات.

ويشارك أستاذ علم الجريمة في جامعة غنت شمال البلاد، بريس دو ريفير، تفسير المصادر الأمنية حول تراجع ظاهرة الجرائم ويقول إن الأمر